

## الإخبار

■ رئيس التحرير ـ
■ مدير التحرير
■ إراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير

■ بيار أبو صعب

■ مدير التحرير
■ مكييف قانوج

■ محاسن التحرير
■ محمد زبيب
■ هادي حنا
■ إلهي علي
■ أمه اللادري
■ شركة كرم

■ صادرة عن شركة
■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
■ فريدة - شارع دنياك

■ سنتر كونكورد -

■ الطابق الثامن

■ تليفون:

01759900

01759997

■ ص. بـ 113/5963

■ الإلكترونيات

■ البريد الإلكتروني

■ ads@al-akbar.com

01759900

■ العنوان:

■ شركة الولد

■ 15/666314 - 01

■ 02/82381

■ الموقع الإلكتروني

■ www.al-akbar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook

■ /AlakbarNews

■ Twitter

■ @AlakbarNews

■ Instagram

■ /alakbarnews-paper

# هنا حكم وهناك لم يحكم بين رؤساء مصر

**أسعد أبو خليل \***

جددت وفاة محمد مرسى النقاش حول حكم مصر في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين. وكان هناك إجماع في التغطية، شرقًا وغربًا، على أن مرسي كان أول رئيس منتخب لمصر في تاريخها. لكن لا يُثري هذا النقاش، ولا يُضفي إضاءات جديدة عليه، أكثر من كتاب حازم قنديل، «جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة»، قد يكون هذا الكتاب (المكتوب بالإنكليزية بأسلوب سائقٍ من أهم الدراسات الجديدة عن السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، وترجمته إلى العربية ضرورية لأن فيه الكثير مما سيعتبر من انطباعات العرب عن دور حكم مصر في القرن العشرين والواحد والعشرين. والكتاب يعتمد على المراجع الإنكليزية والعربية على حدٍ سواء؛ والكتابة عن مصر إنًا تعتمد حصريًا على المراجع الإنكليزية وإما تعتمد حصريًا على المراجع العربية. والفريد في قنديل (يحمل الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) أنه يستطيع أن يجد ما فات غيره ممن قرأوا نفس المذكرات من المسؤولين المصريين والأميركيين.

والكتاب يدحض الكثير من النظريات السائدة عن طبيعة النظام في مصر وفي الدول العربية. وهو ينجح في إقناعنا بضرورة التخلي عن انطباعات سائدة مغلوطة حول دور الجيش. لا يرى قنديل الخلل في أنه بالضرورة أداة مطبوعة بيد الحاكم حتى في الدول غير الديمقراطية. والذي جرى في السودان والجزائر أخيرًا يؤكد فكرة الكاتب بأن للجيش دورًا وسلطة لا ترتبط كليًا بالضرورة مع دور وسلطة الحاكم. الجيش في السودان تخلى في اللحظة التي تهذبت فيها مصالحه عن السلطان العسكري الذي وصل إلى الحكم عبر الجيش، كما أن الجيش في الجزائر تخلى عن الحاكم المدني الذي اعتمد على الجيش في وصوله في معادلة مبهمه. الملك فاروق لم يكن حاكمًا طبيعيًا، إذ هو خضع للمشيخة البريطانية، كما أن السياسة الداخلية شهدت صراعاً بينه وبين «الوفد». لكن رئاسة الجمهورية انتقلت إلى محمد نجيب بعد «الثورة». والنظرية السائدة كان مفادها أن عبد الناصر استأثر بالحكم ولم يتيح الفرصة للرئيس نقيب الديموقراطي أن يحكم. لكن الثورة كما ترد في الصحف الممثلة من أن الوضع في الحكم في مصر، وحتى في داخل القوات المسلحة في الفترة التي سبقت وتلت استقالة نجيب، ليست كما نُحُفَل في الروايات المعادية لعيد الناصر. لم يكن الوضع مستقرًا في الحكم حتى لعبد الناصر، وشهدت مصر بين 1952 و1954 حركات تمرد في سلاح الفرسان وسلاح المدفعية. ولم يكن عبد الناصر بالضرورة هو المصير بين أعضاء مجلس الثورة على رفض الديمقراطية. وكان يجب على قنديل التشكيك بصدق شعارات نجيب (خصوصاً بعد إقصائه) عن حبه للديموقراطية لأن المخاداة بالديموقراطية لن لا يملك السلطة أسهل على الذي يملكها. لكن قنديل يعترف بسلطة داعمه لا له. وأحمد المصري (الذي كان من قادة الثورة الإنقلابية في سلاح الفرسان) في رسالة من مسخنه، التي باللائمة على نخبة الاستخبارات في الحكم وليس على عبد الناصر في قمع الحركة (وهذا يتوافق، يضيف قنديل، ص. 34، مع رواية أنور السادات نفسه في «البحث عن الذات» بأن عبد الناصر أبت الديمقراطية في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة لكن الجهاز الأمني المتعشش للسياسة عارض ذلك. هذا لا يعفي من الحكم على نظام كان عبد الناصر على رأسه على مدى نحو عقدين من الزمن).

لكن كتاب قنديل يضيء في جوانب غير معروفة سابقًا. يحتاج المؤلف أن عبد الناصر لم يكن هو الحاكم الفعلي حتى جددت وفاة محمد مرسى النقاش حول حكم مصر في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين. وكان هناك إجماع في التغطية، شرقًا وغربًا، على أن مرسي كان أول رئيس منتخب لمصر في تاريخها. لكن لا يُثري هذا النقاش، ولا يُضفي إضاءات جديدة عليه، أكثر من كتاب حازم قنديل، «جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة»، قد يكون هذا الكتاب (المكتوب بالإنكليزية بأسلوب سائقٍ من أهم الدراسات الجديدة عن السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، وترجمته إلى العربية ضرورية لأن فيه الكثير مما سيعتبر من انطباعات العرب عن دور حكم مصر في القرن العشرين والواحد والعشرين. والكتاب يعتمد على المراجع الإنكليزية والعربية على حدٍ سواء؛ والكتابة عن مصر إنًا تعتمد حصريًا على المراجع الإنكليزية وإما تعتمد حصريًا على المراجع العربية. والفريد في قنديل (يحمل الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) أنه يستطيع أن يجد ما فات غيره ممن قرأوا نفس المذكرات من المسؤولين المصريين والأميركيين.

والكتاب يدحض الكثير من النظريات السائدة عن طبيعة النظام في مصر وفي الدول العربية. وهو ينجح في إقناعنا بضرورة التخلي عن انطباعات سائدة مغلوطة حول دور الجيش. لا يرى قنديل الخلل في أنه بالضرورة أداة مطبوعة بيد الحاكم حتى في الدول غير الديمقراطية. والذي جرى في السودان والجزائر أخيرًا يؤكد فكرة الكاتب بأن للجيش دورًا وسلطة لا ترتبط كليًا بالضرورة مع دور وسلطة الحاكم. الجيش في السودان تخلى في اللحظة التي تهذبت فيها مصالحه عن السلطان العسكري الذي وصل إلى الحكم عبر الجيش، كما أن الجيش في الجزائر تخلى عن الحاكم المدني الذي اعتمد على الجيش في وصوله في معادلة مبهمه. الملك فاروق لم يكن حاكمًا طبيعيًا، إذ هو خضع للمشيخة البريطانية، كما أن السياسة الداخلية شهدت صراعاً بينه وبين «الوفد». لكن رئاسة الجمهورية انتقلت إلى محمد نجيب بعد «الثورة». والنظرية السائدة كان مفادها أن عبد الناصر استأثر بالحكم ولم يتيح الفرصة للرئيس نقيب الديموقراطي أن يحكم. لكن الثورة كما ترد في الصحف الممثلة من أن الوضع في الحكم في مصر، وحتى في داخل القوات المسلحة في الفترة التي سبقت وتلت استقالة نجيب، ليست كما نُحُفَل في الروايات المعادية لعيد الناصر. لم يكن الوضع مستقرًا في الحكم حتى لعبد الناصر، وشهدت مصر بين 1952 و1954 حركات تمرد في سلاح الفرسان وسلاح المدفعية. ولم يكن عبد الناصر بالضرورة هو المصير بين أعضاء مجلس الثورة على رفض الديمقراطية. وكان يجب على قنديل التشكيك بصدق شعارات نجيب (خصوصاً بعد إقصائه) عن حبه للديموقراطية لأن المخاداة بالديموقراطية لن لا يملك السلطة أسهل على الذي يملكها. لكن قنديل يعترف بسلطة داعمه لا له. وأحمد المصري (الذي كان من قادة الثورة الإنقلابية في سلاح الفرسان) في رسالة من مسخنه، التي باللائمة على نخبة الاستخبارات في الحكم وليس على عبد الناصر في قمع الحركة (وهذا يتوافق، يضيف قنديل، ص. 34، مع رواية أنور السادات نفسه في «البحث عن الذات» بأن عبد الناصر أبت الديمقراطية في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة لكن الجهاز الأمني المتعشش للسياسة عارض ذلك. هذا لا يعفي من الحكم على نظام كان عبد الناصر على رأسه على مدى نحو عقدين من الزمن).

لكن كتاب قنديل يضيء في جوانب غير معروفة سابقًا. يحتاج المؤلف أن عبد الناصر لم يكن هو الحاكم الفعلي حتى جددت وفاة محمد مرسى النقاش حول حكم مصر في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين. وكان هناك إجماع في التغطية، شرقًا وغربًا، على أن مرسي كان أول رئيس منتخب لمصر في تاريخها. لكن لا يُثري هذا النقاش، ولا يُضفي إضاءات جديدة عليه، أكثر من كتاب حازم قنديل، «جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة»، قد يكون هذا الكتاب (المكتوب بالإنكليزية بأسلوب سائقٍ من أهم الدراسات الجديدة عن السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، وترجمته إلى العربية ضرورية لأن فيه الكثير مما سيعتبر من انطباعات العرب عن دور حكم مصر في القرن العشرين والواحد والعشرين. والكتاب يعتمد على المراجع الإنكليزية والعربية على حدٍ سواء؛ والكتابة عن مصر إنًا تعتمد حصريًا على المراجع الإنكليزية وإما تعتمد حصريًا على المراجع العربية. والفريد في قنديل (يحمل الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) أنه يستطيع أن يجد ما فات غيره ممن قرأوا نفس المذكرات من المسؤولين المصريين والأميركيين.

والكتاب يدحض الكثير من النظريات السائدة عن طبيعة النظام في مصر وفي الدول العربية. وهو ينجح في إقناعنا بضرورة التخلي عن انطباعات سائدة مغلوطة حول دور الجيش. لا يرى قنديل الخلل في أنه بالضرورة أداة مطبوعة بيد الحاكم حتى في الدول غير الديمقراطية. والذي جرى في السودان والجزائر أخيرًا يؤكد فكرة الكاتب بأن للجيش دورًا وسلطة لا ترتبط كليًا بالضرورة مع دور وسلطة الحاكم. الجيش في السودان تخلى في اللحظة التي تهذبت فيها مصالحه عن السلطان العسكري الذي وصل إلى الحكم عبر الجيش، كما أن الجيش في الجزائر تخلى عن الحاكم المدني الذي اعتمد على الجيش في وصوله في معادلة مبهمه. الملك فاروق لم يكن حاكمًا طبيعيًا، إذ هو خضع للمشيخة البريطانية، كما أن السياسة الداخلية شهدت صراعاً بينه وبين «الوفد». لكن رئاسة الجمهورية انتقلت إلى محمد نجيب بعد «الثورة». والنظرية السائدة كان مفادها أن عبد الناصر استأثر بالحكم ولم يتيح الفرصة للرئيس نقيب الديموقراطي أن يحكم. لكن الثورة كما ترد في الصحف الممثلة من أن الوضع في الحكم في مصر، وحتى في داخل القوات المسلحة في الفترة التي سبقت وتلت استقالة نجيب، ليست كما نُحُفَل في الروايات المعادية لعيد الناصر. لم يكن الوضع مستقرًا في الحكم حتى لعبد الناصر، وشهدت مصر بين 1952 و1954 حركات تمرد في سلاح الفرسان وسلاح المدفعية. ولم يكن عبد الناصر بالضرورة هو المصير بين أعضاء مجلس الثورة على رفض الديمقراطية. وكان يجب على قنديل التشكيك بصدق شعارات نجيب (خصوصاً بعد إقصائه) عن حبه للديموقراطية لأن المخاداة بالديموقراطية لن لا يملك السلطة أسهل على الذي يملكها. لكن قنديل يعترف بسلطة داعمه لا له. وأحمد المصري (الذي كان من قادة الثورة الإنقلابية في سلاح الفرسان) في رسالة من مسخنه، التي باللائمة على نخبة الاستخبارات في الحكم وليس على عبد الناصر في قمع الحركة (وهذا يتوافق، يضيف قنديل، ص. 34، مع رواية أنور السادات نفسه في «البحث عن الذات» بأن عبد الناصر أبت الديمقراطية في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة لكن الجهاز الأمني المتعشش للسياسة عارض ذلك. هذا لا يعفي من الحكم على نظام كان عبد الناصر على رأسه على مدى نحو عقدين من الزمن).



«جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة، لحازم قنديل

في حالة في المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – تشكل الجيش. ولم توفق عبد الناصر في اختراق الجهاز الاستخباراتي التابع له، ناصر، لأن صلاح نصر نجح في إفشال تلك المحاولات.

قد يبدو من المبالغة القول إن كوارث المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – كانت من صنع عبد الحكيم عامر، لكن رواية قنديل المفضلة والدقيقة ترسم أحوالها: من 1956 إلى تجربة الوحدة المدفوعة إلى الحرب في اليمن حتى هزيمة 1967. هذه كلها كانت من صنع دولة عبد الحكيم عامر. وبعد تجربة الانفصال (التي قادها واحد من جماعة عامر) حزم عبد الناصر أمره للتحرف عن الخطة

وأثرت وعلى دولته في وعيه. أنا سعيد في سن السابعة ولم أشف بعد من وقع الهزيمة المدوية التي أذكر ليلتها يوم خرج الناس في حينًا بانأواب النوم وهم يهتفون من منطقة النويري إلى كورنيش المرزعة: «عبد الناصر، يا حبيب، بدنا نحزر، تل ابيب». ولوم عبد الناصر كان في الخطة في الحساب وفي توكيل قيادة القوات المسلحة إلى المهزج، عبد الحكيم عامر. لكن المراجعة التاريخية التي ترد في كتاب قنديل (كما في غيره من الروايات المنهضة) تؤكد أن عبد الناصر حاول منذ 1956 أن يقضي عامر عن القيادة لكنه لم يستطع. وهذا هو الجانب المجهول عن رجاء امتلاك الشارع العربي برئته ودفعه وراء ذلك بازندهار الفكر وصور الحنين إلى عصر الاستعمار الذي يزرعه الغرب وأنظمة الخليج في الثقافة العربية وعن مواقع التواصل الاجتماعي).

يمكن معرفة مصيبة مصر الكبرى في تعاطي عامر مع العدوان الثلاثي، أحمد حمروش روى مشهد زيارة عبد الناصر ل مقر القيادة العسكرية في 31 أكتوبر 1956 وعن انهيار عامر (الذي عاد وانهار يوم الانفصال ثم عاد وانهار مرة أخرى في هزيمة 1967، مما يبذد الشكوك حول صحة إعلان انتحاره). وقد اسعد عبد الناصر بزمأم الأمور بعد أن رفض طلب عامر للاستسلام الكامل، وأمر عبد الناصر بانسحاب منظم من سيناء وبتنظيم المقاومة التي أصبحت بطولية. لو أن عبد الناصر استطاع أن يمسك بزمأم المتور في 1967 (قبل الحرب) لكان يمكن تجنب الهزيمة، ولكن بالتأكيد يمكن التخفيف من عمق الهزيمة ومدائها (بعد الحرب). وهزيمة 1976 طبعت جيدًا بكامله

تأطيرا للبيروقراطيين في المدن والمنتفعين في الإرياف. وليس من دليل على فشل التجربة إلا سرعة انهيار الناصرية، في مصر وفي العالم العربي بعد وفاة جمال عبد الناصر. ولم يكن الصراع الطبقي بعيداً عن المواجهة بين عامر وعبد الناصر، إذ أن طبقة البورجوازية كانت على صلة بعامر في حركته الوجودية من أجل الديموقراطية. ويذكر قنديل أن ثلثي الاقتصاد المصري في تلك الفترة كان في يد القطاع الخاص، لا العام.

**هزيمة 67**

أما الفصل المتعلق بهزيمة 1967 فهي تدفي من أفضل ما كتُب من شرح بسيط ومفيد عن تلك المرحلة الهامة. يشرح قنديل باقتنا أنه خلافاً لما هو شائع فإن عبد الناصر بقي حتى اللحظة الأخيرة يحاول أن يتلافى الكارثة فيما كان سرّ الهزيمة عزم عبد الحكيم عامر على خوض مغامرة عسكرية لتعزيز موقعه في السلطة. يقول قنديل إن شلّة عامر كانت على قناعة أنه لو لم تقع بهـشيء باهر قريباً» (ص. 65) فإن عبد الناصر سيسئولي على فلسطين. اي أن المعركة لم تكن من أجل تحرير السطين أو الدفاع عن سوريا بل هي كانت مغامرة من عامر لغرض نفوذ دولة الظل التي يديرها. والخيانة العظمى التي ارتكبها عامر أنه كان على يقين، حسب قنديل، أن جيشه الداخلي. لكن ظروف قضاء السادات المغامرة. وكانت حرب اليمن كافية كي يرى عامر قدر عدم أهلية الجيش المصري ضد عصابات الممكئة وأعدائهم في اليمن، فما بالك ضدّ أقوى جيش في الشرق الأوسط؟ وقنديل على حق بأن عامر لم يكتوّر لاداء جيشه البائس في حرب اليمن لأن حساباته كانت سلطوية. والذي انجز إلى الردّ على مزبيدات النظام الأردني السعودي والسوري قبل الحرب، كان عامر قد أرسل برقية إلى عبد الناصر من باكستان طالب فيها بنشر قوات مصرية في سيناء لدحض فكرة الإخلاء وراء قوات الأمم المتحدة – وفكرة الإخلاء ضد بلده وذلك قبل أن يطأ أرض فلسطين المحتلة في 1977. فقد أدار معركة تشرين وحول نصراً أكيدا إلى هزيمة محققة على الجبهة المصرية والسورية (لا يعترف النظامان بالهزيمة تلك لأن إعلان النصر كان ضرورياً لتشرية النظامين). تقدمت القوات المصرية والسورية في أول يومين الحرب من دون عائق، لكن بعد يومين فقط من التقدم، أمر السادات قواته بالوقوف قبل الوصول إلى الممرات الاستراتيجية في سيناء، والتي من دونها تصبح القوات من دون حماية، وأعلم كيسنجر أن نيته هي فiasco حرب محدودة. وهذا التوقف سمح للعدوّ بجمع قواته لرد القوات السورية على جبهة الجولان، قبل أن يفزعوا للانقضاض على القوات المصرية. هذا الكتاب هو سردية مغايرة ورسيدة لتاريخ المصري المعاصر، وفيه تحليل دقيق وشامل لطبيعة نظام الحكم منذ ثورة 52 حتى حكم حسني مبارك، وكيف تابع مبارك نمط حكم السادات إلى أن شعر بخطر من صعود نجم عبد الحكيم أبو غزالة فتخلص منه. ويتضمن الكتاب المواجهة الهائلة عن حكم السادات ومبارك، انهما – خلافا لعبد الناصر – حكما من دون منافسة من قطاعات أخرى في الدولة، لكنهما كانا الأخصر ارتهاننا لالرادات الخارجية في الحكم (وهذا يتسق مع ما أورده عمرو موسى في مذكراته عن قلق مبارك المفرس من غضب الكونغرس والبيت الأبيض من مواقف مصر من القضية الفلسطينية). نجح قنديل في الفصل في تاريخ الحكم في مصر، لكننا نحتاج إلى كتابات تاريخ مغاير للحكم في كل الدول العربية. اقرأوا واقرأ هذا الكتاب تعرفون السبب.

في حالة في المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – تشكل الجيش. ولم توفق عبد الناصر في اختراق الجهاز الاستخباراتي التابع له، ناصر، لأن صلاح نصر نجح في إفشال تلك المحاولات. قد يبدو من المبالغة القول إن كوارث المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – كانت من صنع عبد الحكيم عامر، لكن رواية قنديل المفضلة والدقيقة ترسم أحوالها: من 1956 إلى تجربة الوحدة المدفوعة إلى الحرب في اليمن حتى هزيمة 1967. هذه كلها كانت من صنع دولة عبد الحكيم عامر. وبعد تجربة الانفصال (التي قادها واحد من جماعة عامر) حزم عبد الناصر أمره للتحرف عن الخطة صعبوبة ذلك تتوضح من خلال الإخراج الذي نسجه عبد الناصر، وكان ذلك بعد تقديم عامر لاستقالته. لكن زكريا عبد الدين وسامي شرف كشفوا في كانون الثاني1962 مؤامرة عسكرية لتنصيب عامر وإقصاء عبد الناصر. أجل عبد الناصر عملتة التخلص من عامر حتى أيلول 1962 (ص. 51). وطلب عبد الناصر من عامر تقديم استقالته من قيادة القوات المسلحة كي ينضم إلى مجلس رئاسي جديد. لكن عامر غيّر رأيه وقوّر البقاء في قيادة الجيش، خلافاً لوعده. وبعد مطالبة نيلون رفض طلب عبد الناصر (دور رالف بونش هذا في خدمة الصهيونية يحتاج إلى دراسة مفصلة وهناك تقدير كبير في مواجهة دولة المخبرات والجيش التي في إسرائيل وعند صهاينة اميركا له). والذي يشير إلى مسؤولية قطاع عامر في الحكم هو اعتراف بدران الذي يستشهد به المؤلف، إذ إن بدران اعترف في شباط

وقد ارتداء التنظيم الطبقي محاولة من عبد النصار لإمساك بمعاصر قوة جديدة في مواجهة دولة المخبرات والجيش التي كانت في يد عامر. عبد الناصر فشل أيضا في التنظيم السياسي إذ إن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي لم تكن إلا

1968: «كثًا متاكدين 100% أن إسرائيل لن تجرّو على الهجوم». هذا الحساب أدى إلى الهزيمة، التي عقها أداء وتعليمات عامر (عدم حماية الطائرات والانسحاب غير المنظم من سيناء وتعطيل الإدارات لحفظ سلامة عامر وشلته في الطائرة). وعندما علم فريق عامر بما صنعته بداه، حاول لوم عبد الناصر واتصل صلاح نصر بالمخابرات الأميركية عارضاً اعترافاً بإسرائيل مقابل مساعدة أميركية للتخلص من عبد الناصر (ص. 80).

لم يبدأ عبد الناصر بالحكم في مصر إلا بعد الهزيمة ولمدة ثلاث سنوات فقط. وفي هذه المدة، غيّر في هيكلنة الجيش وجعله جيشاً مخترفاً ينعّد لمعركة التحرير، وخفّض عدد العسكريين في الحكومات المصرية. وترافقت الحرب كما تظهر الوثائق الأميركية مع خطة كانت قد وضعتها اميركا للتخلص من عامر: ويستشهد قنديل بقول شارل ديغول عن تلك الحرب: إنها «تفنيذ إسرائيلي لحرب أميركية».

ورث السادات الحكم وأصبح بعد تصفية مراكز القوى حاكماً فعلياً لمصر. والرجل الذي كان ليصفاً ذليلاً بعيد الناصر (كما أنه كان على وثام مع عامر وكان مسؤولاً سياسياً عن الكارثة في اليمن) تعلم من تجربة عبد الناصر وأضعف الجيش وأبعده عن العمل السياسي واستبدله لغايات القمع والسيطرة بالشرطة ووزارة الداخلية. لكن ظروف قضاء السادات على خصوصه لم ترو بعد لأن رواية هيكل عنها ناقصة (يبقى دور هيكل في القضية من أسوأ أدواره تاريخياً إذ هو لعب دور القابلة الشرعية لصعود السادات برداء ناصري. لم يعلم هيكل كيف حصل السادات على التسجيلات وعلى أخبار الانقلاب المُعد. لكن كتاب أوين سيرز الجديد عن تاريخ المخابرات المصرية كتف الحقيقة عن دور المخابرات الأميركية (نقلًا عن عميل لهم في الادي جي.بي) في إعلام السادات. يتضمن هذا الكتاب الهام مضطمة اتهام قاطعة ضد أنور السادات مُحَرَّكَب الخيانة العظمى ضد بلده وذلك قبل أن يطأ أرض فلسطين المحتلة في 1977. فقد أدار معركة تشرين وحول نصراً أكيدا إلى هزيمة محققة على الجبهة المصرية والسورية (لا يعترف النظامان بالهزيمة تلك لأن إعلان النصر كان ضرورياً لتشرية النظامين). تقدمت القوات المصرية والسورية في أول يومين الحرب من دون عائق، لكن بعد يومين فقط من التقدم، أمر السادات قواته بالوقوف قبل الوصول إلى الممرات الاستراتيجية في سيناء، والتي من دونها تصبح القوات من دون حماية، وأعلم كيسنجر أن نيته هي فiasco حرب محدودة. وهذا التوقف سمح للعدوّ بجمع قواته لرد القوات السورية على جبهة الجولان، قبل أن يفزعوا للانقضاض على القوات المصرية. هذا الكتاب هو سردية مغايرة ورسيدة لتاريخ المصري المعاصر، وفيه تحليل دقيق وشامل لطبيعة نظام الحكم منذ ثورة 52 حتى حكم حسني مبارك، وكيف تابع مبارك نمط حكم السادات إلى أن شعر بخطر من صعود نجم عبد الحكيم أبو غزالة فتخلص منه. ويتضمن الكتاب المواجهة الهائلة عن حكم السادات ومبارك، انهما – خلافا لعبد الناصر – حكما من دون منافسة من قطاعات أخرى في الدولة، لكنهما كانا الأخصر ارتهاننا لالرادات الخارجية في الحكم (وهذا يتسق مع ما أورده عمرو موسى في مذكراته عن قلق مبارك المفرس من غضب الكونغرس والبيت الأبيض من مواقف مصر من القضية الفلسطينية). نجح قنديل في الفصل في تاريخ الحكم في مصر، لكننا نحتاج إلى كتابات تاريخ مغاير للحكم في كل الدول العربية. اقرأوا واقرأ هذا الكتاب تعرفون السبب.

في حالة في المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – تشكل الجيش. ولم توفق عبد الناصر في اختراق الجهاز الاستخباراتي التابع له، ناصر، لأن صلاح نصر نجح في إفشال تلك المحاولات. قد يبدو من المبالغة القول إن كوارث المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – كانت من صنع عبد الحكيم عامر، لكن رواية قنديل المفضلة والدقيقة ترسم أحوالها: من 1956 إلى تجربة الوحدة المدفوعة إلى الحرب في اليمن حتى هزيمة 1967. هذه كلها كانت من صنع دولة عبد الحكيم عامر. وبعد تجربة الانفصال (التي قادها واحد من جماعة عامر) حزم عبد الناصر أمره للتحرف عن الخطة صعبوبة ذلك تتوضح من خلال الإخراج الذي نسجه عبد الناصر، وكان ذلك بعد تقديم عامر لاستقالته. لكن زكريا عبد الدين وسامي شرف كشفوا في كانون الثاني1962 مؤامرة عسكرية لتنصيب عامر وإقصاء عبد الناصر. أجل عبد الناصر عملتة التخلص من عامر حتى أيلول 1962 (ص. 51). وطلب عبد الناصر من عامر تقديم استقالته من قيادة القوات المسلحة كي ينضم إلى مجلس رئاسي جديد. لكن عامر غيّر رأيه وقوّر البقاء في قيادة الجيش، خلافاً لوعده. وبعد مطالبة نيلون رفض طلب عبد الناصر (دور رالف بونش هذا في خدمة الصهيونية يحتاج إلى دراسة مفصلة وهناك تقدير كبير في مواجهة دولة المخبرات والجيش التي في إسرائيل وعند صهاينة اميركا له). والذي يشير إلى مسؤولية قطاع عامر في الحكم هو اعتراف بدران الذي يستشهد به المؤلف، إذ إن بدران اعترف في شباط

في حالة في المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – تشكل الجيش. ولم توفق عبد الناصر في اختراق الجهاز الاستخباراتي التابع له، ناصر، لأن صلاح نصر نجح في إفشال تلك المحاولات. قد يبدو من المبالغة القول إن كوارث المرحلة الناصرية – مصريًا وعربيًا – كانت من صنع عبد الحكيم عامر، لكن رواية قنديل المفضلة والدقيقة ترسم أحوالها: من 1956 إلى تجربة الوحدة المدفوعة إلى الحرب في اليمن حتى هزيمة 1967. هذه كلها كانت من صنع دولة عبد الحكيم عامر. وبعد تجربة الانفصال (التي قادها واحد من جماعة عامر) حزم عبد الناصر أمره للتحرف عن الخطة صعبوبة ذلك تتوضح من خلال الإخراج الذي نسجه عبد الناصر، وكان ذلك بعد تقديم عامر لاستقالته. لكن زكريا عبد الدين وسامي شرف كشفوا في كانون الثاني1962 مؤامرة عسكرية لتنصيب عامر وإقصاء عبد الناصر. أجل عبد الناصر عملتة التخلص من عامر حتى أيلول 1962 (ص. 51). وطلب عبد الناصر من عامر تقديم استقالته من قيادة القوات المسلحة كي ينضم إلى مجلس رئاسي جديد. لكن عامر غيّر رأيه وقوّر البقاء في قيادة الجيش، خلافاً لوعده. وبعد مطالبة نيلون رفض طلب عبد الناصر (دور رالف بونش هذا في خدمة الصهيونية يحتاج إلى دراسة مفصلة وهناك تقدير كبير في مواجهة دولة المخبرات والجيش التي في إسرائيل وعند صهاينة اميركا له). والذي يشير إلى مسؤولية قطاع عامر في الحكم هو اعتراف بدران الذي يستشهد به المؤلف، إذ إن بدران اعترف في شباط

ملاحظة: اختلف مع المؤلف في بعض التفسيرات والمواقف لكن لا مجال لنكرها هنا بسبب ضيق المساحة. وقد أرسلتها له مباشرة.

\* كاتب عربي (حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

## 13 راجع

# تفسير بهدف إلغاء الإلغاء!

**كاظم الموسوي\***

كانت ولا تزال المادة 95 من الدستور الأكثر إثارة للجدل، والأكثر تعقيلًا لتطبيقها من قبل السلطات المتعاقبة. النص، في متنها، على الطابع المؤقت لاعتماد القيد الطائفي في توزيع المناصب والوظائف العامة، استمر قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر بتاريخ 1990/9/21، حوالي خمسين عاماً؛ القانون الدستوري المشار إليه هنا هو ذلك الذي كرس في الدستور التغييرات التي أدخلها «اتفاق الطائف» على صلاحيات وتوازنات المؤسسات الدستورية. مضمون المادة 95 من الدستور في صيغتها الجديدة إقرار آلية «إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية» يضطلع بها «المجلس المنتخب على أساس المناصفة، بين المسلمين والمسيحيين». وذلك عبر «تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم، بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية».

مضى على إقرار هذا النص حوالي 30 عاماً، شهدت، بشكل عام، تعقيلًا لمضمون هذه المادة الملزمة للتطبيق، كسواها من مواد الدستور (إلا بعض المحاولات الخجولة التي كان معظمها أقرب إلى المناورات السياسية). شارك في هذا التعطيل جميع أفرقاء السلطة بدرجات متفاوتة. شارك في ذلك أيضاً الراعي السوري طيلة فترة إدارته للبلاد بين عام 1989 و2005.

اليوم يعود رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى هذه المادة من أجل «تفسيرها». وكل تفسير للدستور بحسب القانوني الكبير الراحل إسمون رباط هو «تعديل» له. كما أوضح في رده على رئيس مجلس النواب السابق السيد حسين الحسيني (تراجح مطالعته في كتاب «الدستور اللبناني أحكامه وتفسيرها للمستشار» كميل منسى).
تقدير رباط يقع في مكانه تماماً عندما يتعلق الأمر برسالة الرئيس عون. فالعماد عون ناهض «اتفاق الطائف» وخصوصاً بنوده الإصلاحية. يتباهى بذلك مراراً وتكراراً متفاخراً بأنه رفض أن «يوقع». اليوم يواصل الرئيس عون وفريقه السياسي، عبر ثنائية شعاري «الرئيس القوي» و«استعادة الحقوق»، وجملة مواقف وممارسات متواصلة ومتصاعدة، تجاوز التعطيل إلى إلغاء البنود الإصلاحية وفي مقدمها تلك، في المادة 95، التي تنص على تشكيل هيئة «إلغاء الطائفية السياسية»، في ممارسة الرئيس عون وفريقه، عموماً، وفي مسألة مباريات مجلس الخدمة المدنية المعطلة منذ حوالي خمس سنوات بذريعة عدم التوازن الطائفي بشكل خاص، ما يؤكد بشكل قاطع، أن المطلوب من قبل رئيس البلاد تعديل الدستور وليس مجرد تفسيره بسبب احتمال وجود مجرد التباس في النص.

الحقيقة الساطعة أن النص لا يحتاج إلى «تفسير» كما يطالب الرئيس عون، وهو جاء على الشكل الآتي:

أ - «تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوزارة.

ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها، وفيما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.»

أخضع هذا النص الصريح والقاطع في وضوحه سياسة «التفتيش تحت الأظافر». الجملة الواردة في صيغة «وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني» والتي تبرز استثناء وظائف الفئة الأولى، يجري اللجوء إليها وإقحامها في خارج السياق والمعنى التبريري الذي أضيفت بسببه، من أجل إطلاق نص حاسم وقطعي، بطريقة رغائبية، وإحاقه بالفقرة «أ» المتعلقة بالتوزيع الطائفي في الوزارة وبإلا «استثناء» المتعلق بوظائف الفئة الأولى...

الأخطر في هذا الأمر، تجاوز تعليق وتأجيل وتعطيل الإصلاحات التي لن يكون لبنان دولة ولو بالمعنى البسيط للكلمة، بدونها، إلى الارتداد على هذه الإصلاحات ومحاولة إلغائها بالكامل. يتواصل هذا النهج موجّهاً سياسات فريق يحتل الموقع الأول المسؤول في البلاد، الرئيس عون، كرتيس للبلاد، هو الوحيد الذي يقسم على احترام الدستور. وهو كان أعلن في سياق معركة الانتخابية التي تعطلّ معها إشغال الموقع الأول في البلاد لحوالي سنتين، أنه موافق على «اتفاق الطائف» الذي هو مصدر تعديلات الدستور لعام 1990 ومصدر إصلاحاته. إن وقائع كثيرة ومثلاحة تسمح بالقول إن التيار العوني يسعى، ضمن خطة ومسار، إلى استعادة مرحلة الامتيازات مفسراً أهميتها وصفتها كما وصفها ناطقون باسمه في الإعلام والتصريحات، باعتبارها «ضمانات»، وليست امتيازات. المسؤولون الكبار في «التيار الوطني الحر» لا يترددون في المباحة بإنجازاتهم وفي المضي في نفس السياسات. ويتنصع الآن أن كل ما نسجه التيار من تحالفات وعلاقات، وما ينظمه من حملات، ويتخربط في صراعات، وما يتخذُه من مواقف وسياسات... إنما يصبّ في خدمة أهداف الخطة والمسار المشار إليهما.

لا فائدة من القول إن المأمول كان غير ذلك من قبل تيار ناشئ وحديث، بأن يغادر ما تبلور وترسّخ من تقاليد قديمة وحتى متخلّفة في السياسة اللبنانية، إذ لا بد من التحذير من مخاطر تمادي هذا النهج في إضعاف فرص قيام دولة مواطنة وسلاوة بين اللبنانيين. في الدوليات هي التي تبادى دون قيام الدولة، والمحاصصة الطائفية والمذهبية، تحول دون قيام المؤسسات ودون قيامها بدورها، ودون بناء وحدة وطنية حصينة. العكس هو ما يحصل في هذه الأيام، وهو أمر خطير في ظروف صراعات المنطقة وتغشي الحروب والتصدعات داخلها وفيما بينها، وكذلك التدخل الخارجي والعدوانية الأميركية والأطماع الصهيونية.

من نافل القول إن أزمت لبنان الراهنة، الاقتصادية منها بشكل خاص، والناجمة عن النهب والفلتان والفساد وغياب المحاسبة، باتت أكثر خطورة الآن وأبعد من أن يجري التصدي لمعالجتها أو لاحتوائها بما يمنع الإفلاس والانتهيار التام.

إن المقاربات التقليدية السابقة، قد أبقّت لبنان وطناً هشاً ممككاً وقيد الدرس، ما يتطلب مقاربة وطنية إنقاذية تنهض بها قوى حريصة وعريضة ومنضرة عبر مبادرة موحدة وفعّالة... وفي أقرب وقت ممكن.

\* كاتب عراقي